الى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه نسبته الى المفعول
به من جهة الوقوع اقول على هذا يكون معنى قولنا كسر الزجاج انه
وقع عليه التاثير القائم بالكاسر لانه قام به كونه بحيث وقع
عليه كسر الكاسر كما يقتضيه كلام من انشئه كما قال العلامة التفتازاني
في تفسير التعقيد اي كون الكلام معقدا على ان يكون من المصدر
المبني للمفعول وتؤيد ما قاله الفاضل العصام ما ذكره في
التلويح حيث جعل التاثير جزء مفهوم الفعل الاصطلاحي مطلقا
معروفا كان او مجهولا ويستفاد من كلام ذلك الفاضل انه
انكر المبني للمفعول القائم بالمفعول به وانشئه بوجه غير
ما اراده فان المصدر قد يضاف الى فاعله وقد يضاف الى
نائبه فالمضاف الى الفاعل نحو كسر زيد الزجاج مصدر مبني
للفاعل والمضاف الى نائبه نحو كسر الزجاج بمعنى وقوع الكسر
عليه لا بمعنى قيام الكسورية به كما يقتضيه تفسير التعقيد
مبني للمفعول نعم يجوز ان يكون المصادر مشتركة لكن
لا تنسب ولا تضاف الا باعتبار استعمالها في المعنى المصدري
المقتضي للنسبة الى الفاعل او المفعول به فحينئذ يحتاج على
دليل الاشكال ان غاية ما افاده نفي اشتراك صيغ الافعال
وشبهها الموضوعة لنسبة معينة اما من حيث القيام واما من حيث
الوقوع لا نفي اشتراك صيغ المصادر الغير الموضوعة لشيء
من النسبتين وان عرضنا تارة وخصصنا المصادر بالمعنى
المصدري وهو لا يقدح استعمال المصدر الغير المضاف في المعنى
القائم بالمفعول به كما في التعقيد فاضبط هذه الجملة
فانه من نفايس المباحث اذا تقرر هذا فنقول يحتمل ان يكون
مراده من المبني للفاعل والمبني للمفعول الهيئتين الحاصلتين
للحامد والمحمود على الاستعمال الشايع المستفاد من
كلام المولى الفناري ويرد على هذا الاحتمال ان تاخير المعنى المصدري
الذي هو الاصل الراجح الى الاحتمال الرابع المذكور تتولد ويجوز

الفناري

ان يراد الخ

ان يراد الخ غير مناسب وايضا يشكل التقابل بينهما وبين الحاصل
بالمصدر الا ان يقال التقابل بحسب الارادة اذ يجوز اجتماع
ارادة العام مع ارادة الخاص فبين الارادتين تقابل
وان لم يكن بين المرادين وبحثا ان يكون ارادة منهما ما يستفاد
من كلام الفاضل العصام اعني المعنى المصدري من حيث
القيام والمعنى المصدري من حيث الوقوع فحينئذ لا تاخير
له الى الاحتمال الرابع ويحسن التقابل بين المرادين ايضا ويتجه
عليه ان استعمال المبني للمفعول في المعنى القائم بالفاعل خلاف
الاستعمال الشايع ولحق ان مراده من المبني للفاعل ما قام
بالفاعل سواء كان معنى مصدريا او هيئة حاصلة به ومن
المبني للمفعول ما قام به المفعول امامن الهيئة الحاصلة بسبب
المعنى المصدري من ظهور العظمة والمهابة عند القلوب
واما اعم منها ومن الكمالات التي تصير سببا للمحمودية وعلى
جميع التقادير ارادة من الحاصل بالمصدر اما المعنى الاصطلاحي اعني
الهيئتين القائمتين بالفاعل والمفعول به واما المعنى اللغوي
الشامل لهما والتمادحية والمعظمية والممدوحية والمعظمية
اللازمتين للحامدية والمحمودية لزوم الاعم للاخص اذ المدح والتعظيم
اعم من الحمد اللغوي والعرفي وذلك لان الحاصل بالمصدر
بحسب الاصطلاح موضوع للهيئة الحاصلة للفاعل او المفعول
به بسبب المعنى المصدري اولا وبلا واسطة كالحامدية والمحمودية
الحاصلتين بسبب الحمد ومثل المادحية والممدوحية حاصلا ثانيا
وبواسطتهما والمعنى اللغوي الحاصل بالمصدر هو الحاصل
بسبب المصدر اعم من ان يكون حاصلا اولا وبلا واسطة
وان يكون حاصلا بواسطة كالاكرام بالنسبة الى الضرب والما
دحية والممدوحية والكلام الحاصل من الحمد على ما صرح به بعض
الافاضل فيكون المعنى اللغوي اعم مطلقا اذ الكلام الذي
هو لفظ وصوت ليس هيئة حاصلة لشيء من المحامد

Copyright King Saud University